الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/L.382
17 June 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

الدورة الحادية عشرة
ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

الأونكتاد الحادي عشر – روح مؤتمر ساو باولو

نحن الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وقد اجتمعنا في ساو باولو بالبرازيل في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في الدورة الحادية عشرة للمؤتمر، نتفق على الإعلان التالي:

١- لقد أُنشئ الأونكتاد في عام ١٩٦٤ كتعبير عن اعتقادنا بأن جهداً تعاونياً من جانب المجتمع الدولي لازم لإدماج البلدان النامية بنجاح في الاقتصاد العالمي. ومنذ ذلك الحين والأونكتاد يُقدم إسهاماً هاماً في جهود البلدان النامية للمشاركة بشكل أكمل في الاقتصاد العالمي والتكيّف مع تغيّراته. وما انفك الأونكتاد يوفر أيضاً محفلاً لا يُقدّر بثمن للنهوض بالترابط بين التجارة والتنمية، من المنظور الوطني والدولي على حد سواء، في كافة دعائم ولايته الثلاث.

٢- إنّ كلاً من إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وتوافق الآراء في مونتيري، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، وبرنامج عمل آلماتي، وبرنامج عمل بربادوس، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، وخطة التنفيذ المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وإعلان مبادئ وخطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وكذلك مبادرات إصلاح الأمم المتحدة، يعزز تعدد الأطراف ويحدد خارطة طريق للعمل على الصعيدين الوطني والدولي في عملية تعبئة الموارد لأغراض التنمية وتوفير بيئة دولية داعمة للتنمية. ونحن ملتزمون بتوحيد كافة جهودنا تحقيقاً للأهداف المحددة في تلك الصكوك في الأُطر الزمنية المتفق عليها. وعلى منظومة الأمم المتحدة أن تسعى بنشاط إلى تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها من الآن وحتى عام ٢٠١٥، كما هو مُحدّد في إعلان الألفية، وللأونكتاد دور هام يُمكن أن يلعبه في الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف المشتركة.

٣- على الرغم من كافة الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي لتشجيع النمو، تظل التنمية المسألة الأساسية في جدول الأعمال العالمي. وأوجه التباين بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، التي طبعت العالم في أوائل الستينات، لا تزال قائمة اليوم. وفي الواقع فإن الفجوة بينها قد ازدادت اتساعاً من نواح عدّة. ففي حين طرحت العولمة تحديات هامة وفتحت فرصاً جديدة للعديد من البلدان، إلا أن آثارها قد جاءت غير متساوية إلى حدٍ كبير بين البلدان وداخلها.

والبعض من البلدان جنى فوائد من تدفقات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا، ويبدو أن هذه البلدان بصدد كسب الكفاح من أجل التنمية واستئصال الفقر.

٤- لقد ظلت مع ذلك معظم البلدان النامية، ولا سيما منها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، على هامش عملية العولمة. وهي لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تحقيق إمكاناتها الاقتصادية وإدماج أعداد هائلة من العاطلين عن العمل في القطاعات الإنتاجية. وهناك حاجة إلى التركيز على قدرة تحرير التجارة على الإسهام في التخفيف من وطأة الفقر. وهناك حاجة أيضاً إلى مزيد التركيز على السلع الأساسية، بما في ذلك مسألة عدم الاستقرار في أسعار السلع الأساسية العالمية.

٥- من الأهمية بمكان، بالنسبة لجميع البلدان، القيام، على الصعيد الدولي، ببذل الجهود وتنفيذ السياسات قصد تسهيل عمليات التكيّف الداخلية وإزالة القيود الخارجية لوضع البلدان النامية على مسار تنموي ثابت ومُستدام. ويمكن القول بحق إن العلاقة بين التجارة والتنمية، التي هي أساس ولاية الأونكتاد، قد أصبحت، بعد مرور أربعين عاماً على تأسيس الأونكتاد، أكثر أهمية بتزايد اتساع العولمة.

٦- إننا ملتزمون بالكفاح من أجل استئصال الفقر والجوع. ولا بد من اعتماد أدوات وتدابير في مجال السياسات العامة، على الصعيدين الوطني والدولي، وبشكل خاص في مجالي التجارة والتمويل، بما في ذلك من خلال مبادرات مالية جديدة، لتشجيع خلق الفرص لفقراء العالم، رجالاً ونساءً، لتمكينهم من الحصول على عمل والحصول على أجر ثابت وملائم. تلك هي الطريق المستدامة نحو الإصلاحات والاستقرار والنمو.

٧- يجب أن تحظى محنة أقل البلدان نمواً بقدر أكبر من العناية من جانب المجتمع الدولي. وإنّنا ملتزمون بتوليد الموارد الدولية الإضافية واستخدامها استخداماً أفضل، وتوفير فرص الوصول إلى الأسواق، وتقديم المساعدة التقنية لأقل البلدان نمواً قصد تمكينها من إرساء أساس متين لعملياتها الإنمائية، في سياق سياسات وطنية فعالة.

٨- يجب الإسراع بالمفاوضات التجارية الدولية المتعدد الأطراف، في إطار برنامج عمل الدوحة، بغية إكمالها في وقت مبكر وبنجاح، بما يعكس تماماً مستوى الطموحات المتفق عليه في الدوحة. وبما أن برنامج عمل الدوحة يضع التنمية في محور المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف للمرة الأولى، فإنه يتوافق مع ولاية الأونكتاد ويُعززها. وبهذا الخصوص فإن جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية ملتزمون بجعل نتائج المفاوضات التجارية في منظمة التجارة العالمية تستجيب حقاً للمشاغل الإنمائية. هذا ويجب تيسير انضمام البلدان النامية، ولا سيما منها أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى منظمة التجارة العالمية.

٩- إنّنا نُسلّم بأن تحسين التماسك بين الجهود الوطنية والدولية وبين النُظم النقدية والمالية والتجارية الدولية أساسي للإدارة الاقتصادية العالمية السليمة. ونحن ملتزمون بتحسين التماسك بين تلك النظم من أجل تعزيز قدراتها على الاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات التنمية. والبُعد المؤسسي من حيث تحسين الحكم الشامل أساسي بهذا الصدد. وعلينا أيضاً أن نواصل العمل على خلق التآزر الإيجابي بين التجارة والتنمية وبحث كيفية ربط هذه الجهود بالتنمية. وبشكل خاص، لا بد من إيلاء العناية لتحسين تدفقات رؤوس الأموال الدولية لأغراض التنمية وذلك، في جملة أمور، من خلال آليات مالية

مبـــتكرة، وكذلـــك للتعامل مع تقلبات أسواق رؤوس الأموال الدولية. كما يجب أن تظل التدابير الرامية إلى تأمين قدرة البلدان النامية على تحمُّل الديون في الأجل الطويل موضوع بحث جدّي وعمل ملائم.

١٠- علينا أيضاً أن نُركّز على تحدّيات وفرص المستقبل. وبالإضافة إلى الموارد الطبيعية وتراكم رؤوس الأموال وتوافر الـــيد العاملة، تُشكّل عوامل جديدة مثل الإعلام والابتكار والإبداع والتنوع قوى حيوية في الاقتصاد العالمي اليوم. ونحن ملتزمون بسدّ الفجوة الرقمية وضمان تنمية متناسقة وعادلة ومنصفة للجميع، وبإقامة مجتمع معلومات شامل، وهو الأمر الـــذي ســـيتطلب شـــراكة وتعاوناً بين الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة، أي القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية.

١١- إنّ إدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إدماجاً أكثر إيجابية في تدفقات التجارة الدولية وفي الـــنظام الـــتجاري المـــتعدد الأطراف يتوقف أيضاً على اعتماد سياسات داخلية من أجل الارتقاء في السُلَّم في اتجاه القطاعـــات التي تحمل في طياتها الابتكار والتي تتوسع بشكل أكثر حيوية. ولتحقيق هذه النتائج، لا بد أن تكون البلدان قـــادرة على استكشاف الخيارات والحفاظ على الحيّز اللازم للسياسات العامة قصد التوصل إلى تحقيق أفضل توازن ممكن بين مختلف النُهج في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

١٢- إن عملـــية التنمية تحتاج إلى مزيد مشاركة كافة القوى الاجتماعية والسياسية في خلق توافق في الآراء من أجل اعـــتماد سياســـات وطنية فعالة. ونحن نُسلّم بأهمية جميع أصحاب المصلحة، أي الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المـــدني، والمـــنظمات الدولية وبالإسهام الذي يمكن أن يقدّمه الجميع في كل بلد من البلدان لحسن الإدارة. ولئن كانت التنمية المسؤولية الأولية لكل بلد من البلدان إلا أنه يتعيّن تيسير الجهود المحلية وتكميلها ببيئة دولية تمكينية تقوم على قواعد متفق عليها وقابلة للتطبيق على الصعيد المتعدد الأطراف. ويجب أن تُسلّم السياسات الإنمائية بأهمية قوى السوق في سياق بيئة تمكينية في مجال إقامة المشاريع يمكن أن تشمل سياسات ملائمة فيما يتصل بالمنافسة والاستهلاك، في تشجيع النمو من خلال التجارة والاستثمار والابتكار. ولا بد أن تُسلّم أيضاً بأهمية إسهام الدولة في توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي، واستنباط الأُطر التنظيمية اللازمة، وتقنين الموارد وتوجيهها إلى الهياكل الأساسية والمشاريع الاجتماعية، وتشجيع الاندماج الاجـــتماعي والحد من أوجه اللامساواة. ونحن ملتزمون بدعم الجهود الوطنية المكرسة لبناء المؤسسات في البلدان النامية. كما نؤمن بأنّ للبلدان والمناطق دوراً هاماً يمكن أن تلعبه في هذه الجهود.

١٣- توجـــد علامات مشجّعة، وإن كانت تنحصر حتى الآن في عدد من البلدان، على توليد مصدر هام من مصادر الـــنمو العـــالمي في الجـــنوب. وهذا التطور الجديد يُسهم في خلق جغرافيا جديدة للتجارة العالمية. وإنّنا نُشدّد على أهمية المـــبادرات الرامية إلى تيسير ظهور مراكز نمو حيوية جديدة في الجنوب من خلال خطوات إضافية ترمي إلى تحقيق تكامل هـــذه الاقتصـــادات الناشئة مع غيرها من الاقتصادات النامية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال نظام عالمي أشمل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية يتطرق أيضاً لمشاكل أقل البلدان نمواً.

١٤- نظراً لتزايد أهمية المبادرات الإقليمية والأقاليمية، نُشجّع الأونكتاد على مزيد تطوير القدرات الرامية إلى مساعدة البلدان على المشاركة بشكل فعال في هذه المبادرات، وفي نفس الوقت ضمان إقامة روابط عملية ومتماسكة مع النظام المتعدد الأطراف.

١٥- إن القرارات التي اعتمدناها في دورة الأونكتاد الحادية عشرة هذه، إضافة إلى خطة عمل بانكوك، ترسي أساساً متيناً يمكن البناء عليه، وتمثل أدوات أساسية في تعهدنا المستمر بدعم الأونكتاد في الاضطلاع بولايته بوصفه جهة الوصل داخل الأمم المتحدة المعنية بالمعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية، في طريقه إلى دورته الثانية عشرة في عام ٢٠٠٨.
